في المطالبة بحقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة السياسية، إلا أنها ركزت بعد ذلك على العمل الخيري الرعائي، وخاصة بعد حل المجلس الوطني وإصدار قانون أمن الدولة حيث اضحى اي تحرك من اجل حقوق المرأة يفسر علي انه عمل سياسي. كما أنشئت جمعية النساء الدولية عام ١٩٧٤وهي تتألف من نساء ينتمين الي الطبقة التجارية العليا ومن زوجات العاملين في السلك الدبلوماسي او المدراء وأصحاب الأعمال الأجانب.

حقوق المرأة السياسية

تأثرت المرأة في البحرين وكما سبقت الإشارة اليه بحركة ٤٥–٦٥ إلا أن دورها آنذاك كان بسيطاً. كما تأثرت أيضاً بالحركات القومية في العالم العربي وانضمّ البعض منهن إلى هذه التنظيمات وخاصة إبان تواجدهن في الخارج للدراسة. كما حاولت التنظيمات السرية العاملة في البحرين والمرتبطة بطبيعة الحال بالتنظيمات العربية أو الشيوعية والماركسية تنظيم النساء في صفوفها. إلا أنها لم تعط إهتماماً يذكر لقضية المرأة. وقد تأثرت النساء بحركة ٦٥ التي سادت في البحرين لمدة تقارب من الستة شهور، وخرجت الطالبات في المظاهرات التي عمت البلاد، وكانت لمشاركتهن هذه فرصة لهن للخروج خارج أسوار المنزل والمدرسة والمطالبة مرة اخرى بتحرير المرأة.[٩] ولعبت المدرسات البحرينيات الحديثات التخرج من الجامعات في القاهرة وبيروت ودمشق دوراً بارزاً في هذا المجال، وكان لهن دور في تثقيف الطالبات وتوجيههن الى العمل السياسي، مما كان له أثر واضح في تعميق وعي الطالبات النقدي والتقدمي.[١٠] وقد توقف دورهن على إثر ضرب الحركة، ولم يؤثرن في الحركة النسائية بعد ذلك، وأحجمن عن المشاركة الفاعلة في الجمعيات النسائية.

لعبت جمعية أعوال النسائية دوراً بارزاً في العمل على تثبيت حق المرأة السياسي في الانتخاب والترشيح وشاركتها في ذلك جمعية الرفاع الثقافية الخيرية وجمعية نهضة فتاة البحرين. وقد قامت هذه الجمعيات بحملة توعية بين النساء لتثبيت حقهن السياسي. كما أقامت مع عناصر من التيارات السياسية المؤيدة لحق المرأة بالعديد من الندوات واللقاءات في النوادي من أجل شرح وجهة نظرهن. وتبنت كذلك عريضة أرسلت الى رئيس المجلس الوطني آنذاك وإلى أمير البلاد ووقعها العديد من الاندية الى جانب الجمعيات الثلاث أعوال والنهضة والرفاع، وامتنعت عن التوقيع جمعية رعاية الطفل والأمومة. ويري اميل نخلة أن امتناع الأخيرة يرجع إلى الأصول العائلية لعضواتها، فهن حسب رأيه مستفيدات مباشرة من الوضع القائم ولهذا فإنهن اكثر تفهماً لموقف الحكومة من حرمان المرأة من حقها السياسي.[١١]

وفي هذه الفترة وبالتحديد سنة ١٩٧٣ تصدت هذه الجمعيات، أعوال والنهضة والرفاع، لأطروحات نواب الكتلة الدينية لمنع الإختلاط في الاماكن العامة والعمل ومنع المدرسات من تدريس الاطفال الذكور في المدارس الابتدائية ورياض الاطفال، وكذلك منع الممرضات والطبيبات من معالجة المرضى الذكور. واعتبرت الجمعيات هذا المشروع «محاولة مشبوهة تستهدف النيل من الحريات الشخصية للمواطنين متخذين من المرأة وسيلة للمتاجرة بالشعارات والمزايدات.»[١٢]

لم يتح العمر القصير للمجلس الوطني الفرصة للجمعيات النسائية من إنضاج تجربتها، وبحل المجلس الوطني وسيادة قانون أمن الدولة تراجع العمل النسائي وتضاءل معه الأمل في خلق حركة نسائية فعالة. ولا بد هنا من الإشارة الى بعض المآخذ التي شابت العمل النسائي في تلك الفترة والتي يمكن إيجازها في التالي:

١. عدم قدرة الجمعيات على التواصل بشكل صحيح مع القاعدة النسائية في مدن وقرى البحرين.
٢. تاخر التحرك إذ جاء قبل أيام معدودة من صدور قانون الانتخابات الذي حرم المرأة من حقها السياسي.
٣. عدم التوجه الى بعض الشخصيات النسائية التي لعبت دوراً بارزاً في العمل النسائي أو السخصيات ذات النفوذ في البلاد.
٤. عدم استمرار التحرك في فترة قيام المجلس الوطني بنفس وتيرة العمل خلال فترة انعقاد المجلس التأسيسي الذي وضع مسودة الدستور.

حقوق المرأة العاملة

شكّل موضوع الدفاع عن حقوق المرأة العاملة هدفاً أساسياً نصت عليه اللوائح الأساسية في كل من جمعيتي أعوال النسائية وجمعية نهصة فتاة البحرين (بعد دخول عناصر شابة وتعديل دستور الجمعية القديم)، إلا أنها عجزت عن ترجمة هذا الهدف الى خطط واستراتيجيات واضحة فجاء عملها كرد فعل عفوي على بعض المشاكل التي تتعرض لها المرأة العاملة في مواقع العمل وتنتهي بانتهاء الحدث أوالمشكلة.[١٣]

قانون الأحوال الشخصية

تضافرت جهود الجمعيات النسائية والجمعيات الأخرى ذات العلاقة وبعض الشخصيات للمطالبة بسن قانون للأحوال الشخصية، وتشكلت لهذا الغرض لجنة الأحوال الشخصية التي أخذت على عاتقها القيام بحملات توعية في صفوف النساء وعلى صفحات الصحف. ولم تسفر هذه الجهود في إقناع المسؤولين بسن القانون إلا مؤخراً حيث تشكلت لجان لمناقشة مسودة قانون الأسرة ليعرض على المجلس الوطني لإقراره. ومما يذكر للجنة الاحوال الشخصية نجاحها في تجميد تنفيذ حكم الطاعة بقوة الشرطة والحد من الطلاق التعسفي، إذ لا يصح الطلاق الآن إلا أمام القاضي.[١٤]

إضافة إلى ذلك قامت جمعيتي نهضة فتاة البحرين وجمعية أعوال النسائية كل على حدة بإنشاء مركز استشارات قانونية وأسرية مما يعتبر خطوة رائدة في مجال العمل على تحسين أوضاع المرأة. كما أنشأت جمعية رعاية الطفل والأمومة مركزاً لدراسات المرأة والطفل والذي يضم مكتبة متخصصة، إلا أنه ، أي المركز، لا زال يفتقر الى باحثين متخصصين وإلى الدعم المادي والبشري ليتمكن من القيام بدور أكبر في مجال البحوث عن المرأة.

الحركة النسائية في البحرين منذ التسعينات

تفاعلت النخبة المثقفة من النساء مع الاحداث التي سادت في البحرين في الفترة الممتدة من ١٩٩٤–١٩٩٩وقمن بتوقيع عريضة لامير البلاد آنذاك، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، يناشدنه فيها تحقيق المطالب الشعبية ومنها الديموقراطية والبرلمان. وقد واجهت الحكومة هذا التحرك البسيط بشدة وهددت الموقعات على العريضة بفصلهن عن العمل إذا لم يعتذرن ويسحبن تواقيعهن. وبالفعل، تمّ فصل سيدتين هما حصة الخميري والمرحومة عزيزة البسام. كما تمّ تجميد الدكتورة منيرة فخرو، الاستاذة في جامعة البحرين، عن العمل. ولم تعُد إليه إلا بعد الإصلاحات السياسية في البحرين عام ٢٠٠١.

كما انضمت النساء إلى الحركة الشيعية المعارضة في فترة التسعينات واعتقل بعضهن وتعرضن للتعذيب داخل المعتقل واستشهدت احداهن، كما عانت الكثيرات منهن مرارة الإبعاد عن الوطن. إلا أن طابع الحركة الديني واقتصاره على طائفة معينة لم يخلق حركة نسائية مطلبية واضحة المعالم، بل العكس هو الصحيح إذ تمّ التركيز على وضع المرأة الدوني ولم ينظر اليها كشريك في النضال الوطني بل كتابع للرجل.

وبعد الإصلاحات السياسية التي حدثت في البلاد في أواخر عام ٢٠٠٠والتي تمثلت في عودة المبعدين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإتاحة هامش من الحريات العامة، تمّ التوسع في إنشاء جمعيات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية والدينية، وظهرت الجمعيات السياسية على اختلاف تلاوينها ودخلت المرأة في هذه الجمعيات. إلا أنها إلى الآن لم تع ضرورة تثبيت مطالبها الحقوقية النسوية وإقناع هذه الجمعيات بوضع هذه المطالب في بؤرة اهتماماتها. هذا الى جانب التخبط الذي تعيشه الجمعيات السياسية نتيجة لتسارع الأحداث، الأمر الذي لم يمكنها من ترتيب أوضاعها الداخلية وتحديد أولوياتها وبناء اسرتاتيجياتها وخططها.

ومن ناحية أخرى ظهرت على الساحة جمعيات نسائية متعددة يشكل أغلبها امتداداً للجمعيات السياسية. ولم تخرج هذه الجمعيات عن النمط السائد للعمل النسوي من زيارة للمسنين وإقامة الندوات المقتصرة على النخب النسائية. إلا أن الجمعيات النسائية ذات التوجه الديني واللجان الملحقة بالجمعيات الدينية[١٥] تتمتع نتيجة لتوجهاتها الدينية بقاعدة جماهيرية واسعة، ولكنها لا زالت أسيرة سيطرة الجمعية الأم ولم تستطع الخروج من عباءتها، وبالأخص فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين، وقانون الأحوال الشخصية الموحد للطائفتين السنية والشيعية، والإختلاط وغير ذلك.

ثانياً: الحركة النسائية في الكويت

يمكن إرجاع البوادر الأولى للحركة النسائية الكويتية الى الاربعينات من القرن الماضي حيث بدأ تعليم البنات ينتشر بالرغم من الصعوبات التي واجهته والتي تمثلت في معارضة القوى المحافظة لتعليم الفتاة. وقد ظهرت في أواخر ١٩٤٨ بعض الأقلام النسائية التي تدعو المرأة إلى المشاركة بوعي في الحياة العامة. كما كتبت بعض الشخصيات الرجالية مؤيدة حق المرأة في الحرية. وفي عام ١٩٥٣ إجتمعت مجموعة من الشابات مناديات بالسفور وأطلق على هذا الاجتماع «ندوة لحجاب.» وقد أثار خبر الاجتماع العديد من ردات الفعل المؤيدة والمعارضة، إلا أن هذه الحركة لم تخرج عن نطاق الاجتماع والكتابة في الصحف، ولكنه دفع المرأة الى التفكير في إنشاء جمعياتها على خطى الجمعيات العربية.[١٦]

وقد جاء إنشاء الجمعيات النسائية في الكويت متأخراً عن البحرين بعدة سنوات، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود حركة سياسية قوية والرفاه الاقتصادي الذي عاشته الكويت وقوة التقاليد والعادات التي جعلت المرأة تتردد في القيام بهذه الخطوة، أو بخلع الحجاب الذي نظرت اليه الفتيات العائدات من الدراسة في الخارج كقيد وكرمز لتخلف المجتمع. وهذا ما عبّرت عنه إحدى الكتابات النسوية في الخمسينات من القرن الماضي حيث تقول: «في بلد كهذا لا يزال أهله متمسكين بالتقاليد القديمة ولا يزال الجيل المتقدم في السن يعد كل حركة تقوم بها المرأة في سبيل التحرر من قيود التقاليد...فإن هذا العائق له من الأثر الجبار ما يحتم علينا التريث والتبصر في خلع الحجاب مرة واحدة.»[١٧]

في بداية الستينات من القرن العشرين حاولت بعض الفتيات